روعةُ الكلامِ في ضوءِ قَرِينةِ التَّضامِ
دراسة تطبيقيَّة في نهْجِ البَلاغَةِ

The amazing of the speech in the light of tying evidence
A practical study in Nahj Al- Balaghah

م.د. قصي سمير عبيس
كليَّة الإمام الكاظم (عليه السلام)- فرع بابل

Teaching. Dr Qusi Samir eubays
Imam Kazem college- Babylon Departments

ملخص البحث

يسعى هذا العمل إلى عرضٍ موجزٍ لإحدى القرائن النحويَّة في اللغة العربيَّة ألا وهي قرينة التَّضام، وتوظيفها في كتاب نهج البلاغة.

ولعلَّ مصطلح التضام بات واضحًا عند علماء اللغة القدماء في سياق تعبيرهم فلم يشيروا إليه مصطلحًا، بل عرفوه مفهومًا. ومن مصاديق التضام عندهم: المسند والمسند إليه عند سيبويه، واستدعاء عنصرٍ لعنصر آخر عند ابن جني في التركيب. وغير ذلك الكثير، ولذلك نستطيع أن نعدَّ التضامَ قرينةً نحويَّةً شاملةً لكثيرٍ من التراكيب النحوية، تساعد بتضافرها مع القرائن الأخرى على توضيح دلالة المراد في ضوء السياق النحوي.

فقرينة التضام من شأنِها جعل المفرداتِ داخل الجملةِ مترابطة أقصى درجات الارتباط؛ بهدف التأثير في المتلقي عن طريق متانة الأسلوب، وقوة الحجة. ولذلك شمرنا الساعد بالساعد لتوظيف قرينة التضام توظيفًا تطبيقيًّا - نحسبه - حسنًا؛ للوصول إلى المعنى الذي أراد أن يوصله الإمام علي (عليه السلام) إلى المخاطب عن طريق تلك القرائن التي توضح مواطن الجمال، وسحر البلاغة الخالية من السجال، وكيفية التعليق بين لفظ وآخر في كلامه الشريف. وقد انتظم العمل على مقدمة وتمهيد ومبحثين، تناولت في المقدمة الوقوف على عنوان الموضوع، وسببِ اختياره، وبيان أهميتهِ، وذكرِ الهدفِ منه، وتناولت في التمهيد قرينة التضام لغة واصطلاحًا، وبيان بعض المصطلحات التي تستدعي شيئًا من الإيضاح، كتعريف القرينة، والقرائن اللفظيّة، والمبنَى أو البنية. فهذه المصطلحات نستطيع أن نسمِّيها مفاتيح البحث. وضم المبحث الأول: دراسةً تطبيقيَّة مادتها التلازم النحويّ في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء قرينة التَّضام، أما المبحث الثاني فتناولت فيه دراسةً تطبيقيَّة مادتها امتناع المعاقبة (التنافي النحويّ) في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء قرينة التَّضام بالاعتماد على طرائق التبويب المنهجي الحديث. وكلِّي أمل بأن ينظرَ إليَّ ربٌّ رحيم، ويجعله لوجهه الكريم، ويبعدني من الشيطان الرجيم، ويَمدّني بتوفيقٍ وقولٍ سليم. إنَّه سميع مجيب.

Abstract

this work tries to provide on overview of one of the grammatical evidences in Arabic language which it's tying evidence and employed it in Nahj Al- Balaghah. Perhaps the term of tying becomes clear by the ancient language scientists in the context of their expression, they didn't refer to it as a term but they recognized it as a concept and one of the touchstone of the tying they had (mandated and mandated to) at sybwyh and (calling one element to anther) in the structure at Abn Jiniy and much else so we can consider tying as a global grammatical evince for lot of grammatical structures which helping by it's collaboration with other evidences to explain the point indication in the grammatical context so this tying evidence have the potential to make vocabulary within the sentence strongly associated with each others to aim effect the recipient by the way strength of the argumentation and for that we have done our best to employ tying evidence in a practical employment- we think it's good- to reach to the meaning that Imam Ali (peace be upon him) wants to reach it to the addressee through the way of these evidences which explain the beauty and the eloquence catchy which it free from sparring and how to connect on term with another in his speech and this work consists of introduction, preparing and tow sections. In the preparing Ideals with the title of the subject and why I chose it and declaration it's importance and the goal of it and I also deals with tying evidence in language and terminig and declaration some of terms that we need to explain us the definition of evidence and tying evidences and the structure. These terms we can name it Seareh keys and the first section includes practical study which it's grammatical tying in Imam Ali's speech (peace be upon him) I the light of tying evidence while the second section I deals with a practical study which is omission succession (grammatical incompatibility) in Imam Ali's speech (peace be upon him)with depending upon the modern systematic compilation methods and I'm hopeful to make a merciful god looking at me and make it for god sake and make me far from the devil, and provides me with success, he is all- seeing, he is all- hearing.

المقدمة

اللهَ أَحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهه وعظيمِ سلطانه، وأصلّي وأسلّم على سيِّدنا وحبيبِ قلوبِنا محمد عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه المنتجبين بإحسان إلى يوم لقائه.

أما بعد: فلعلَّ من التكرار المملولِ أن أعتمدَ على فكرةٍ متداولةٍ، أو طريقةٍ واحدةٍ في الوقوف على كتابٍ مَعِينُه لا ينضبُ أبدا، وإن كان هذا لا ينتقض من كون الكلام عن أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السلام) من أجمل الكلام، وكون سيرته العطرة من أعذب السِّيَر. فلمَ الترددُ من تقديم مساهمة أحسبها تقدم خدمةً جليلةً، وتفتح بابًا من أبواب البحث العلمي؟! إن وفقني الله في ذلك، ويقينًا أنّ مجرد السعي بالبحث في هذا الكتاب هو توفيق وتسديد. فتوكلت على الله وغُصتُ في بحرِ نهجِ البلاغة؛ لأنهلَ منه عبير قرينة التَّضام التي تسلِّط الضوءَ على قدرة الإمام (عليه السلام) اللغويّة، وأسلوبه المتميّز في الوصول إلى المطلوب، والتأثير في السامع؛ ولهذا كان اهتمام الباحث متَّجهًا إلى استكناه غايات عدّة في ساحة نهج البلاغة متأملاً بعين اللغوي ما اشتملت عليه الخطب والأدعية من المباني اللغوية، ومغاني الأدب، فاقتحمت الميدان وكلِّي أمل بأن يحالفني التوفيق في إنجاز فقرات هذا البحث. وعلى هدي هذا النهج حررت هذه الصفحات ومن الله التوفيق.

وتهدف هذه الدراسة إلى كشف المفردات داخل الجملة مترابطة أقصى درجات الارتباط؛ بهدف التأثير على المتلقي، أو السامع عن طريق متانة الأسلوب، وقوة الحجة. فضلاً عن استنباط مواضع التضام فيها؛ للوصول الى المعنى الذي أراد إيصاله إلى المخاطب عن طريق

قرائن لغويّة توضح مواطن الجمال، وسحر البلاغة، وكيفية التعليق بين لفظ ولفظ آخر في خطبه وأدعيته الشريفة. أما سبب اختياري نهج البلاغة من دون سواه؛ فلِما موجود في نهج البلاغة هو فوق كلام المخلوق، ودون كلام الخالق، ومما يؤكد ذلك قول ابن أبي الحديد (ت٦٥٥هـ) في مقدمته في حقِّ كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) بأنَّه «دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق، ومنه تعلّم الناس الخطابة والكتابة.. وحسبك أنه لم يدوّن لأحد من فصحاء الصحابة العشر ولا نصف العشر ممّا دون له، وكفاك في هذا الباب ما يقوله أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ) في كتاب (البيان والتبيين) وفي غيره من كتبه»[١]. ولله در الشريف الرضي عندما قال «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) مَشْرَعَ الفصاحة وموردها ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه ظهر مكنونها، وعنه أخذت قوانينها، وعلى أمثلته حذا كل قائل خطيب، وبكلامه استعان كل واعظ بليغ، ومع ذلك فقد سبق وقصروا وقد تقدم وتأخروا، لأن كلامه (عليه السلام) الذي عليه مسحة من العلم الإلهي وفيه عبقة من الكلام النبوي»[٢]. ولذلك نجد نهج البلاغة مصدرًا مهمًا من مصادر الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ومن مصادر علماء اللغة، ومن مصادر إلهام الشعراء والأدباء والمفكرين، ففيه «أدب جميل، وحديث مبارك، ولغة غنيّة ودين قيم، وبلاغة عبقرية المجاز، إلهية المسحة، نبوية العبقة، تفتر عن إيمان جمّ الفضائل، وزهد دثر المحاسن، وتواضع أبيض المحجَّة، وعمل أغر الطريقة، وتقاة عظيمة القدر»[٣]. والجدير بالذكر أن كثيرًا من علماء اللغة أجاز الاحتجاج بنهج البلاغة، والدعاء الوارد عن أهل البيت

(عليها السلام)، فعبر بهذا الرأي البغدادي (ت١٦٨٣هـ) بقوله: «الصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت (عليهم السلام)، كما صنع الشارح المحقق الرضي»[٤]. ومسك الختام أدعو ربي عز وجل أن يجعل جهدي في هذا البحث خالصاً بعين الله، وأن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال، ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

التمهيد

قَرِينةُ التَّضامِ لغة واصطلاحًا

التضام لغة: ضمّ الشيءِ إلى الشيءِ، وتَضامَّ القومُ إذا انضمَّ بعضُهم إلى بعضٍ[٥]. أما اصطلاحاً: فهي «واحدة من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوي»[٦]، أو هي إحدى القرائن الشكلية الكبرى التي تعين على تحديد مواقع بعض الكلمات وتصور تآلف الكلمات في اللغة[٧]. فـ«يتجاذبها اللفظ والمعنى وتستدعي ضميمة لها»[٨]. والضميمة هي «أنْ تستدعي الكلمة كلمةً أخرى في السياق، أو الاستعمال، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعم من معنى أيها»[٩]، فهو انضمام الشيء وعظم كبره[١٠]، ولهذا سمَّى بعضهم هذه القرينة (قرينة الاستدعاء الوظيفي)، أو المصاحبة الكلاميّة[١١]. والتضام يشمل التلازم، وما هو عكسه؛ لذا عرَّفه الدكتور تمام حسان بأنَّه: أنْ يستلزم أحد العنصرينِ التحليليينِ النحويين عنصراً آخراً، أو يتنافى معه فلا يلتقي به، وسمَّى التضام الأول بالتلازم والثاني بالتنافي[١٢].

والجدير بالذكر أنَّ مفهوم التضام كان واضحاً عند علماء اللغة القدماء في سياق تعبيرهم فقد تجسدت في المسند والمسند إليه عند سيبويه (ت١٨٠هـ)، فوصفها بأنهما «ما لا

يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا»[١٣]، وقد أورد ابن جني(٣٩٢هـ) في خصائصه على استدعاء عنصر عنصراً آخر في التركيب، فقال: «إن بعض الجُمَل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه والقسم وجوابه... فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأوّل من الجملة إلى الجزء الثّاني نحو: زيد أخوك وقام أبوك»[١٤]. فالجمل المتضامة رصفت وسبكت مع بعضها؛ ليؤدي التركيب بها دوره فيما يراد من اللغة، وبات معروفاً أن هذا السبك، وذاك الرصف لا يكون عشوائيًا، ولا هو من قبيل الصدفة، وإنَّما تحكمه مبادئ وقواعد ينحوها المتكلم؛ لتتحقق إفادة الكلام. وتعد الجمل المتضامة من بين ما يحكم مفردات التركيب ويكون به سبكها ورصفها ذا غاية، فيجعل بعضها بسبب من بعض، يكون بينها من علاقات سياقية، ويكون بينها من تضامّ[١٥]. وكذلك فطن النحاة القدماء إلى التنافر بين بعض الأبواب وبعضها الآخر، كقولهم لا يخبر الزمان عن الجثة، ولا يوصف الضمير ولا يضاف، ولا يدخل حرف الجر على الفعل، ولا تدخل حرف التنفيس على جميع الأفعال، وهلم جرا.

ومن هنا حاولت في بحثي أن أكشف عن قيمة هذه الظاهرة، وكيفية توظيفها توظيفًا نحويًا في ضوء نهج البلاغة، فاتضح لي أنَّها واحدة من القرائن اللفظية الدَّالة على المعنى النحوي شأنها في ذلك شأن العلامة الإعرابية، والربط، والرتبة، وغير ذلك من القرائن اللفظية. ولهذا نجد الإمام عليًّا (عليه السلام) في خطبه وأدعيته يركن إلى هذه القرينة. فالجمل المتضامة

رصفت وسبكت مع بعضها؛ ليؤدي التركيب بها دوره فيما يراد من اللغة.

ومما هو حريٌّ الإشارة إليه أن قرينة التضام هي «قرينة نحوية شاملة لكثير من الأساليب النحوية، تساعد بتضافرها مع القرائن الأُخر على توضيح دلالة المراد من خلال السياق النحوي»[١٦]؛ ولذلك نجد أمير المؤمنين (عليه السلام) يركن إلى هذه القرينة. وخير من تناول قرينة التضام هو الدكتور تمام حسان (رحمه الله)، فقد أحسن وأجاد، ولذلك نستطيع أن نجوِّزَ لأنفسنا اعتماد تقسيم الدكتور تمام حسان لقرينة التضام وتوظيفها في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، والتقسيم عنده على قسمين:

المبحث الأول:

التلازم

وهو وجوب اتصال عنصر بعنصر آخر وتلازمه معه، نحو ذلك حينما جعل النحاة حرف الجر، ومجروره مترابطين ومتلازمين، وكذلك تلازم حرف العطف مع الاسم المعطوف، وكذلك جعل النحاة جملة الاستثناء في تلازم عناصرها الثلاثة، لكل فعل فاعل، فإن لم يظهر هذا الفاعل قدروه مستترًا، وجعلوا للموصول صلة هي جملة مشتملة على ضمير يعود على الموصول، وربطوا بين المضاف والمضاف إليه حتى جعلوهما متلازمين. وهذا التلازم أطلق عليه (الضميمة)[١٧]، وذلك لوجود العلاقة التركيبية الوثيقة الموجودة بين الطرفين. وللتلازم أنواع، وهي:

أولاً: تلازم الجار والمجرور: رفض النحاة أن يدخلَ بين الجار والمجرور شيءٌ، إذ لا يتوسط بينهما شيء، وهذه الحال تتمثل في تلازم طرفين أطلق النحاة عليهما المتلازمين[١٨]، فهي تجر معاني الأفعال إلى الأسماء؛ أي توصلها إليها[١٩]. ولا بدَّ أن

تستدعي حروف الجر المجرور؛ لأنها تجعل علاقة الإسناد نسبيّة في تعلّق بعضها من بعض سواء أكانت بين مبتدأ وخبره، أو فعل وفاعله، أو غير ذلك، ولهذا قيل: «التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور، وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد»[٢٠]. والاسم المجرور يكون قرينة على المعنى الرابط بينهما، فيكون لهذا الفهم أثر في توجيه المعنى، لذا نجد أنّ حرف الجر، والاسم المجرور كليهما يتطلّبُ الآخر ليُتمِّمَ معناه، ومن حروف الجر التي وردت في نهج البلاغة، حرف الباء: فقد وردت في خطبه (عليه السلام)، ومن جملة ذلك قوله: **«ثكلتك أمك! أتدري ما الاستغفار؟ إنَّ الاستغفار درجة العليين وهو اسم واقع على ستة معان: أولها الندم على ما مضى، والثاني العزم على ترك العود إليه أبدًا، والثالث أن تؤدي إلى المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله عز وجل أملس ليس عليك تبعة، والرابع أن تعمد إلى كل فريضة عليك ضيعتها فتؤدي حقها، والخامس أن تعمد إلى اللحم الذي نبت على السحت فتذيبه بالأحزان حتى تلصق الجلد بالعظم، وينشأ بينهما لحم جديد...»**[٢١]، ففي هذه الفقرة نلحظ أنّ حرف الباء جاء للإلصاق وهو أصل معانيها[٢٢]. وهذه الصورة هي إشارة وبيان وتفسير لقوله تعالى ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾[٢٣]. فلو تأملنا قوله (عليه السلام): فتذيبه بالأحزان حتى تلصق الجلد بالعظم، فإذابة اللحم لا تكون إلا ملتصقة بالأحزان، وكذلك ذكر لفظ تلصق وقرن معها حرف الباء، قصد (عليه السلام) بأنه لا يوجد حاجب بين الجلد والعظم لذلك. وهذا درسٌ

بليغ لنتعلمَ كيف ندعو الله تعالى؛ لنكسبَ رضاه. وإذا أنعمنا النظر لوجدنا الإمام (عليه السلام) لا يكتفي بالقول من ذكر حرف الباء فحسب، وإنّما قرنها عندما استعمل لفظة (تلصق) الجلد بالعظم. فكأنه أرسل لنا إيحاءً بأنّهَ ينبغي على الإنسان إذا أراد أن يجلو ذنوبه الملتصقة به فعليه أن يكثر من الندم والحزن حتى يلصق جلده بعظمه. وهذه الصورة التي وصفها الإمام (عليه السلام) هي استدعاءٌ وظيفيٌّ بين باء الإلصاق، وبين لصق الجلد بالعظم قلّ لها نظير، وهذا التقابل بين اللفظ والمعنى يؤدي إلى تناسق بلاغي محكم. فالإمام (عليه السلام) يسعى إلى تماسك المعنى، والوصول إلى المراد بصورة بلاغية مؤثرة، قولاً عن طريق حرف الإلصاق، وفعلاً عن طريق إلصاق الجلد بالعظم. فهو يقينا لا يتكلف في صناعة هذه الصورة المتواشجة بين قوله وعمله، ولا يقصد ذلك، وإنما جاءت اعتباطيَّة عفويَّة؛ وذلك لأنه ذاب في حبِّ الله تعالى، ومن يذب في حبِّ الله يسدد الله قوله وفعله ويبارك في عمله، وهذا ما كان للإمام علي (عليه السلام).

ومن حروف الجرِّ أيضًا الحرف (في) وهي بمعنى الزمن والحين[٢٤]. و«معناها الظرفية والوعاء نحو قولك: الماء في الكأس، وفلان في البيت إنما المراد أن البيت قد حواه وكذلك الكأس. وكذلك زيد في أرضه والركض في الميدان هذا هو الأصل فيها»[٢٥]. وأما قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى﴾[٢٦]. يقول فيها ابن يعيش «فليست في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بفي»[٢٧]. وخالف هذا القول كثير من المفسرين

والنحويين، إذ يرون أن (في) في الآية المباركة وردت بمعنى (على)؛ أي على جذوع النخل[٢٨]. ومن استدلالات الإمام علي (عليه السلام) في هذا المعنى قوله: «وحِرصًا في علمٍ»[٢٩]. قال ابن أبي الحديد في شرحه للنهج: حرف الجر هاهنا متعلق بالظاهر و(في) بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٣٠]. وقيل (في) تدل على بقائهم عليها مدة طويلة تشبيها لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المشتمل عليه، وقيل: لأن فرعون نقر جذوع النخيل وصلبهم في داخلها ليموتوا جوعا وعطشا[٣١]. وإذا تأملنا قليلاً في سبب استعمال حرف الجر (في) دون سواها من حيث الانسجام الدلالي نجد أن (في) تدل على الوعاء الظرفية وأن العلم يحتاج إلى وعاء ليخزن ويحافظ عليه، وهنا قد تطابقت الدلالة النحوية مع الدلالة المعنوية إن صح تعبيرنا. وهذا التماسك في النص بجميع مستويات اللغة، والانسجام البلاغي، يؤدي إلى قوَّة التأثير على المتلقي، وإقناعه على الإذعان من دون أن يشعر. وهذا هو فن الإقناع.

وقد أورد علماء اللغة الحرف (في) على خمسة معانٍ: الظرفية، والمصاحبة، والتعليل، وبمعنى على، وبمعنى الباء[٣٢]. وهذه المعاني لا نفترضها اعتباطًا، وإنما السياق العام الذي يحكمنا في معرفة دلالات هذه الأحرف. وهذا المعنى بات واضحاً في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ﴾[٣٣]. فهنا جاءت (في) بمعنى اللام. فهي قريبة المعنى منها[٣٤]. وقد ورد هذا المعنى في نهج البلاغة في قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «وطلبًا في الحلال»[٣٥]. قال الشارح: حرف جر هاهنا يتعلق بالظاهر، وفي بمعنى اللام[٣٦]. ودقيق

اللحظ يرى أن الفعل (طلب) يتعدى باللام وإلى ومن ولا يتعدى بـ(في)؛ ولذلك كان ابن أبي الحديد موفَّقًا في جعل (في) بمعنى اللام[٣٧]. فجاء حرف الجر (في) رابطاً بين العامل، والاسم المجرور بما يجلبه من معنًى للجملة، فيجعل الأوَّل من تمام الثاني على أحد المعاني التي يأتي لها حرف الجر. ومما تقدَّم يتضح دقة توظيف حروف الجر في كلام الإمام علي (عليه السلام) من جهة، والقدرة المبهرة في الاتساع الدلالي في الكلام.

وليس من فضول القول: إنَّ هذا الاتساع في الكلام هو من ضمن اللغة، وليس خروجًا عنها، فمعنى الحرف يأتي تبعاً لسياق الحال، وتبعاً للقرائن التي تعين على فهم المراد، وهذا المعنى تطرَّق إليه سيبويه في كتابه[٣٨]. فالإمام علي (عليه السلام) هو العربي القرشي الفصيح الذي لا يغفل عن شاردة، أو واردة فهو وآباؤه منبع من منابع اللغة، ولهذا نراه قد وظّف هذا الخروج المجازي في خطبه وأدعيته خير توظيف بما يتناسب والمعنى الذي يتطلبه السياق، فقرن دلالة حرف الجر بدلالة الاسم المجرورة بصورة سحرية مبهرة كأنَّ الجارَ والمجرور كلمةٌ واحدةٌ؛ ومن هنا جاءت فكرة الضميمة بين الجار والمجرور. وهي فكرةٌ قائمةٌ على أنَّه لما ضعف العامل في الاستعمال عن الوصول إلى الاسم المجرور والإفضاء إليه بمعانيه، دعت الحاجةُ إلى حرف الجر لإيصال هذه المعاني إلى الاسم المجرور[٣٩].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المعاني المختلفة التي تؤديها الأداة الواحدة هي من باب التوسع في المعنى في السياق، فتتعارض الحروف مواقع بعضها بعضًا، وهذا سر من أسرار حيوية اللغة، وديموميتها، وبلاغتها في التعبير. ولذلك ورد في أصول ابن

السراج (ت ٣١٦هـ): أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فإذا تقارب الحرفان صلُحا للمعاقبة، وإذا تباين معناها لم يجز[٤٠]. ونستنتج مما تقدم أنَّ كلام الإمام علي (عليه السلام) يحمل أسلوبًا لغويًّا محكمًا، فنجده يختار حرفاً على حرف، أو لفظاً على لفظ؛ لأداء معنًى معينٍ، أو دلالة مخصوصة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنًى واحدٍ، كما يستعمله غيره، فمثلاً الظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن ظرفية (في). ولعلّ ما ذكرنا من أمثلة هي غيض من فيض ما مذكور في نهج البلاغة، لكن لعدم سعة المقام اكتفينا بالأمثلة السابقة في باب استدعاء حرف الجر إلى المجرور.

ثانيًا: تلازم حرف العطف مع الاسم المعطوف: تكون حروف العطف مع الاسم المعطوف بمنزلة كلمة واحدة «فهذه الأحرف، تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول»[٤١]. وإن الغرض منها يكمن في جانبين: الجانب الأول: «اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول، فإذا قلت: قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمر، وحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف عليه والمعطوف»[٤٢]. وإذا فتشنا في كتاب سيبويه نجده أوَّل من تبنَّى هذا الجانب، وتبعه بعد ذلك كثيرٌ من شراح المفصل[٤٣]. والجانب الثاني وهو: «ربط بعضها ببعض، واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها»[٤٤]. ويجوز عطف الضمير المتصل على

الاسم الظاهر؛ لشدة اعتناقه بالفعل بشرط أن يؤكد بالمنفصل. وقال صدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ) «تقول: ذهبت أنت وزيد، فزيد إنما جاز عطفه على الضمير في ذهبت؛ لأنه تأكد ذلك بالضمير المنفصل وهو أنت، هذا ولا سيما المضمر منه؛ لشدة اعتناق الفعل إياه صار بمنزلة الجزء منه»[٤٥]. قال الشاعر[٤٦]:

ضممتها ضمة عدنا بها جسداً
فلو رأتنا عيون ما خشيناها

والشاهد فيه شدة الالتصاق، من غير تعريج على هيئة الاعتناق. وهذا يصدق على التصاق الفعل بالضمير فأصبح متضاماً به، ومفتقراً إليه. أمَّا المعنى الذي يدُلُّ عليه العطف برأي سيبويه فهو الإشراك والتشريك[٤٧]. وقد ورد حرف العطف (الواو) كثيراً في نهج البلاغة، لم يخالف نظام اللغة العربية؛ لأن العطف بالواو عند أصحاب اللغة أصل أقسامها وأكثرها[٤٨]، وهي أم الباب؛ لكثرة ورودها فيه، وهي مشركة في الإعراب والحكم[٤٩]. وتفيد مطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبا ولا معية إلا بقرينة غيرها[٥٠]، بمعنى أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، أو يحتمل أن يكون حصل أحدهما قبل الآخر فهذه احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين[٥١]. وأظنُّ أنّ سبب هذا الاجماع هو أن كل ما ذكر في القرآن الكريم هو لا يفيد ترتيبًا، ولا يفيد معية ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾[٥٢]. وقوله تعالى ﴿وقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾[٥٣]. والمتأمل في الآيتين المباركتين يجد عدم مراعاة الترتيب والمصاحبة بين الآيتين بدليل التقديم والتأخير.

فالواو هنا تدل على الجمع المطلق وهو مذهب جمهور النحويين[٥٤]. ومعنى الترتيب في الأشياء ذكره كثير من العلماء أمثال قطرب[٥٥]. وثعلب وهشام[٥٦]. وأبي جعفر الدينوري[٥٧]، وقال ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ): وذهب الشافعي ويقال نقله عن الفراء (ت ٢٠٧هـ)[٥٨]. ويجوز عطف الجملة على الجملة بحيث تصبحان كالجملة الواحدة شئت، فتكونان عند العطف كالنظيرتين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأولى عناه أن يعرف الثاني أو ما يقرب من ذلك[٥٩]. وقد ورد هذا المعنى في نهج البلاغة، فقال عليٌّ (عليه السلام): «فَلَمَّا مَهَدَ أَرْضَهُ، وَأَنْفَذَ أَمْرَهُ، اخْتَارَ آدَمَ خِيرَةً مِنْ خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلَ جِبِلَّتِهِ، وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ، وَأَرْغَدَ فِيهَا أُكلَهُ، وَأَوْعَزَ إِلَيْهِ فِيمَا نَهَاهُ عَنْهُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّ فِي الاقْدَامِ عَلَيْهِ التَّعَرُّضَ لِمَعْصِيَتِهِ»[٦٠]. وهذه الجمل لا محل لها من الإعراب فجاز عطف بعضها على بعضٍ؛ لأن بينها رابطًا وعلاقة متضامة، فكلُّ واحدة منها نظيرة الأخرى، فهي مشتركة في فاعل واحد ومفعول واحد.

ثالثًا: استدعاء المبتدأ إلى خبر: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة، ولكنَّهما قد يجيئان معرفتين، وقرينة معرفة المبتدأ في هذه الحالة الابتداء، وهذا المعنى ذكره الزمخشري في مفصله[٦١]. والمبتدأ والخبر عنصران متلازمان في الجملة، ولذلك قال سيبويه: «لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلِّم منهما بدّا»[٦٢]. وهذا يعني أن وجود أحدهما مذكوراً هو قرينة دالة على وجود الآخر، ومن ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «مِسْكِينٌ ابْنُ آدم»، إذ قال: قد تقدم ها هنا المبتدأ خبرُ المبتدأ عليه، والتقدير: ابن آدم مسكين[٦٣]. وعلل ابن ميثم تقديم الخبر هنا بأن ذكره

أهم[٦٤]. فمقام بيان إظهار المسكنة أهم من المبتدأ نفسه.

رابعًا: تلازم أداة الاستثناء مع المستثنى: التضام في الاستثناء هو تلازم عناصر جملة الاستثناء الثلاثة، ففي الاستثناء الموجب يتعذر حذف المستثنى منه لعدم قيام الدليل، وآثار تعذر الحذف واضحة في أدعية الإمام واتخاذه دليلاً على الوصول إلى المعنى المراد، ومن كلامه (عليه السلام) «**ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَلاَ مِيكَائِيلَ وَلاَ مُهَاجِرِينَ وَلاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ إلا المقارعة بالسيف**»[٦٥]؛ إذ لا يجوز حذف المستثنى منه فيقال: (ثم لا ينصرونكم إلا المقارعة)؛ لأن المستثنى منه طرفٌ مهمٌ في عملية الإخراج فضلاً عن أنه لا يوجد دليل على الحذف؛ وبهذا يصعب الوصول إلى المعنى. ويسمى هذا الاستثناء منقطعًا؛ لأن المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه. ولا يشترط لجنس المستثنى أن يكون مغايرًا لجنس المستثنى منه، بل يشترط أن يكون المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه.

خامسًا: التلازم بين المضاف والمضاف إليه: الإضافة: نسبة اسم إلى اسم آخر يشكل المضاف والمضاف إليه بنية واحدة لا تتم الإضافة إلا بانضمامها إلى بعضها بعضًا، ومن أمثلة ذلك– عند الإمام (عليه السلام)– ما توجه لديه في كلامه: «**كأَنِّي بِهِ قَدْ نَعَقَ بِالشام...بعيد الجولة عظيم الصولة**»[٦٦]. فـ(بعيد الجولة، وعظيم الصولة). وردت متضامة مع غيرها فـ(بعيد) متضامة مع الجولة، و(عظيم) متضامة مع الصولة، وهكذا. فتأدية المعنى التام لا تكون بالكلمة المفردة بل بالجملة. ويتبيَّن ممّا سبق عرضُه أنه قد يخرج تضام الاسم المضاف إلى المضاف إليه لمعانٍ دلالية أخر تعرف من خلال السياق، ومن ذلك أيضًا قول أمير

المؤمنين (عليه السلام) «**واحذر أن يصيبك الله منه بعاجل قارعة تمس الأصل، وتقطع الدابر، فإني أولي لك بالله أليَّة غير فاجرة لأن جمعتني وإياك جوامع الأقدار لا أزال بباحتك حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين**»[٦٧] يرى بعض العلماء، أن قوله: بعاجل القارعة، وجوامع الأقدار) من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، وقد أفادت التأكيد[٦٨]. وهذا المعنى لا يتحقق إلا باتساق الجمل مع غيرها وتضامها مع بعضها، فيصبحان بحكم الكلمة الواحدة.

فوائد المعاقبة عند النحاة:

هناك أمورٌ لغويةٌ ومنهجية تخرج من رحم التلازم عند النحاة في عرضهم للمسائل النحويَّة، وهذه المسائل هي وليدة التلازم، فهي تولد وتتضح؛ لوجود تلازم بين طرفين، ومن أهم هذه الأمور:

(١) الحذف: ترتب على فهم النحاة أفكار منهجية متعددة في عرض حقائق النحو، ومن هذه الأفكار فكرة الحذف، إذ لا ينسب الحذف إلا إلى عنصر من العناصر الأساسية في الضميمة، فإذا ذكر أحد طرفي الجملة الإسمية دون الآخر، فالذي لم يرد ذكره محذوف[٦٩]؛ وذلك أما للاختصار، أو لجوانب بلاغية يتطلبها المقام، وهذا قد أُستعمل في بعض المواضع من أدعية الإمام (عليه السلام)، إذ حذف أحد العنصرين المتلازمين بشرط إيجاد قرينة في الجملة تتضافر مع قرينة التلازم للدلالة على المحذوف، وما اللفظ إلا وسيلة لإبلاغ المعنى للمتلقي، فإذا وصل المعنى بأية دلالة أخرى جاز حذف اللفظ ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا[٧٠]، ومن ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «**فَإِنَّ اللهَ قَدْ أَوْضَحَ سَبِيلَ الْحَقِّ وَأَنَارَ طُرُقَهُ، فَشِقْوَةٌ لاَزِمَة، أو سعادة دائمة**»[٧١]

(فشقوة لازمة) مرفوع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (فغايتكم، أو فجزاؤكم، أو فشأنكم)[٧٢] فقرينة المعنى هنا تضافرت مع قرينة التلازم الموجودة بين المبتدأ، فجاز الحذف. أي جاز الترخص في حذف أحد أركان التضام بشرط وجود قرينة قائمة تدل على المحذوف من بنية معهودة، أو نمط معروف، أو معنى في سياق لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف، وهذا نراه بكثرة في الأسلوب القرآني؛ بسبب جمالية البلاغة القرآنية، ورصانة العبارة، وشدة التفاعل والاقناع، وهذا الأمر يعد من أهم أسباب الاعجاز البلاغي للقرآن الكريم، فمثلاً قوله تعالى ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٧٣]. فهنا إما مبتدأ يقدر له خبر، أو خبر يقدر له مبتدأ[٧٤]، ومن الحذف أيضًا حذف المضاف وهو يعرف في البلاغة بمجاز الحذف فأشهر شواهده قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[٧٥]. أي أهل القرية وأصحاب العير على الحذف لعدم صحة سؤال البيوت والإبل. ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾[٧٦]. أي يحذر عذاب الآخرة. وحذف المضاف إليه مشهور في الاستعمال مع التعويض عنه بتنوين العوض، إذ يلحق بلفظ (كل) و(إذ) حين تضاف إذ إلى (حين) أو ما في معناه ويستعاض عنه بالبناء على الضم للفظي قبل وبعد حين يقطعان عن الإضافة[٧٧]. ومن ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللّهِ﴾[٧٨]. وقوله عزَّ من قائل ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٧٩]. وهذا الافتقار يسمى الافتقار غير المتأصّل، وهو يكون للباب بحسب التركيب، وإنما سمي غير متأصل؛ لأن الافتقار هنا

غير منسوب إلى الكلمة فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة؛ لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل وإنما يكون الافتقار للباب فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار[٨٠]. وإذا سلمنا أن هذا النوع من الحذف يعد أحد كمالات القرآن الكريم من جهة الدقة والإعجاز البلاغي، ونستطيع أن نقولَ: إن الإمام عليًّا (عليه السلام) لم يفته هذا النوع من الأسلوب البلاغي المؤثر في النفوس إلى حد الإقناع، إذ نجد ذلك مبثوثاً في كلامه[٨١]، «فإذا قال القائل: من عندك؟ قلت زيد، أي عندي زيد وهو الخبر. فإذا قال لك كيف أنت؟ قلت صالح، أي: أنا صالح وهو المبتدأ»[٨٢]. ومما تجدر إليه الإشارة أن القرآن الكريم لم يكتف بحذف أحد طرفي التضام، وإنَّما حذفهما معًا كقوله تعالى ﴿خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً﴾[٨٣]. أي خلطوا عملاً صالحًا بسيءٍ، وآخر سيئًا بصالحٍ[٨٤]. وهذا الفن البلاغي، والإعجاز البياني، وقد استعمله أمير المؤمنين (عليه السلام) في كلامه فاستغنى عن الجار والمجرور معًا، ولم يؤثر في بنية الجملة لفظاً ومعنًى، وهذا دليل على تمكن الإمام (عليه السلام) وإبداعه في توظيف الألفاظ، والربط من دون وجود رابط لفظي، أو معنوي سوى السياق. ومن ذلك قوله عليه السلام «**وتحببت بالعاجلة**»[٨٥] والتأويل هو: تحببت إلى الناس بكونها لذة عاجلة، والنفوس مغرمة مولعة بحب العاجل، فحذف الجار والمجرور القائم مقام المفعول[٨٦]. والمنعم النظر يجد أن المعنى ظاهر في ذهن المخاطب على الرغم من افتقار الجار والمجرور وحذفهما من الجملة.

(٢) الفصل: وهذه الفكرة أصل

منشئها من التلازم، إذ من صور التلازم ما يكون من حق المتلازمين فيه في نطاق الضميمة أن يتجاورا، فإن فصل بينهما فاصل لم يكن ذلك الأمر مقبولاً إذا كان الفاصل أجنبيًا عنهما، أما إذا كان الفاصل غير أجنبي فالأمر يقبل مع تسجيل ملاحظة الفصل باعتبار هذا الفصل رخصة لا قاعدة[٨٧]؛ أي باعتبار الفصل بغير الأجنبي خارج القاعدة النحويَّة، ولكنه ضمن حدود الاستعمال اللغويّ، فمن الجائز أن نفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور، أو الظرف بغير أجنبي. ومن ذلك قوله تعالى ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ**﴾[٨٨] فصل جواب القسم (لتأتينكم) بين المقسم به (وربي) وصفته (عالم الغيب)؛ «لأن جواب القسم كان ردّاً على جحدهم مجيء الساعة، ومن ثم كان إيراد الجواب مؤكدًا بالنون الثقيلة، وهو الغرض الذي سيق الخطاب من أجله، فكان أولى بالتقديم من إيراد الصفة من صفات الله تعالى لا مراء في اتصافه بها»[٨٩]. ومن ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «**وَأَقْرِبْ بِقَوْمٍ مِنَ الْجَهْلِ قَائِدُهُمْ مُعَاوِيَةُ! وَمُؤَدِّبُهُمُ ابْنُ النَّابِغَةِ**»[٩٠]. والتأويل (ما أقربهم من الجهل) وهنا قد فصل بين الصفة والموصوف. وأجمل الشراح القول في هذا الموضع فقال ابن ميثم: وقائدهم جملة اسمية محلها الجر صفة لقوم، وفصل بين الموصوف والصفة بالجار والمجرور، كما في قوله تعالى ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ**﴾[٩١]. فمحل (مردوا) الرفع وهي صفة لـ(منافقون)، وفصل بينهما بقوله: (ومن أهل المدينة)[٩٢]. وهنا نلحظ روعة الانسجام والترابط على الرغم من الفصل بين

المتضامين، ولهذا لا يستغرب المتلقي من فصل الصفة عن موصوفها، بل العكس فقد تثير مثل هذا الفصل تأويلات وفرضيات ومخيلات عدّة تحرك ذهن المتلقي وتجعله متفاعلاً ومنقادًا بفطرته إلى جماليَّة الانسجام اللفظي والمعنوي لكلامه (عليه السلام).

ومن الفصل أيضًا فصل المضاف والمضاف إليه باللام، وهذا المعنى، قد استعمله الإمام علي (عليه السلام) في خطبه ووصاياه وأدعيته، والجدير بالذكر أن هذا الاقحام والفصل هو وارد عند النحاة أيضًا[٩٣]، إذ لا يعد خارجًا عن اللغة، ومن قوله (عليه السلام) في هذا الباب: «وَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يَدَ لَكَ بِنِقْمَتِهِ»[٩٤]، قال الشارح أي لا تبرزه بالمعاصي، فإنَّه لا يدي لك بنقمة، اللام مقحمة والمراد الإضافة، ونحو قولهم لا أبا لك[٩٥]. وهناك من يقول من شرّاح النهج إنَّ معناه: لا يدي لك أي لا طاقة ولا قدرة[٩٦]. ونستنتج مما تقدَّم أن مسألة الفصل باللام بين المضاف والمضاف إليه قد عرفت عند النحاة في باب (لا النافية للجنس)[٩٧] وفي هذا المثال قد قُدِّر الخبر، وفي قول الأمير (عليه السلام) يجوز لنا أن نقدّر الخبر فنقول: لا يدان موجودتان، وهذا المعنى يكاد أن يجمع عليه شراح نهج البلاغة[٩٨].

المبحث الثاني: امتناع المعاقبة

هي قرينة عدمية مرتبطة بنمطية التراكيب النحوية، إذ إنَّ التراكيب النحويَّة الموضوعة لجملة معينة لا يحلُّ محلها أي تركيب آخر، ويعرف التنافي من خلال وجود التلازم، ويرتبط هذا التنافي بفكرة أساس هي ما يمكن أن نطلق عليها (السبك)؛ أي حسن توالي عناصر الجملة[٩٩]. فعلى سبيل المثال لا الحصر يمتنع في الفعل والضمير والأداة أن يكون مضافًا، ولذلك

لا نجد في كلامه الشريف إضافة الفعل أو الأداة، وما نجده إضافة الاسم إلى الاسم كقوله (عليه السلام): «كأنّي به قد نعق في الشام... بعيدَ الجولةِ عظيمَ الصولةِ»[100]. فـ(بعيد، وعظيم) أسماء نكرة أضيفت إلى معرفة، إذ من المحال أن يحلَّ محلها فعل أو ضمير، أو أداة، بل حتى لا نستطيع أن نجعل بدل الإضافة وصفًا، أو حرف جر؛ إذ تمتنع معاقبة حرف الجر للفظ الجولة، أو الصولة، أو غير ذلك. ومعنى ذلك ببساطة أن هناك تنافيًا بين كل من الفعل والضمير والأداة من جهة، وبين المضاف إليه من جهة أخرى. ومن التنافي أيضًا امتناع دخول كان وأخواتها على المفاعيل، وإنما تدخل على المبتدأ والخبر حصراً، ومن ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «وَمِنَ العَجَبِ بَعْثُهُمْ إِلَيَّ أَنْ أَبْرُزَ لِلطِّعَانِ! وأن أصبر للجلاد! هَبِلَتْهُمُ الهَبُولُ! لَقَدْ كُنْتُ وما أُهدَّد بالحربِ، وما أُرَهَّب بالضرب»[101]. فـ(الضمير) التاء المتصل بكان هو اسمها، و(أهدَّد بالحرب) هو خبرها. وهما أصلهما مبتدأ وخبر، فمن المحال أن يحلَّ مفعول أو فضلة محلها؛ لأنها تدخل على جمل الاسناد والمفاعيل والفضلات هي متممات للكلام وليست أساسًا. ولهذا جاء التنافي في عدم دخول كان أو إحدى أخواتها على المفاعيل والفضلات. والجدير بالذكر أن النحاة لم ينصوا على امتناع وضع لفظ محل لفظ، أو المعاقبة في التراكيب النحوية، وإنما نصوا على الواجب، وتجنبوا الممتنع؛ لأن النص على الممتنع يتطلب التطويل في البيان والإيضاح عند صياغة القاعدة، واختصار القواعد مطلوب لذاته كما يعبر الدكتور تمام حسان[102]. وهذا القول هو عين الصواب، فإذا قيل: إنّ كان وأخواتها تدخل على المبتدأ

والخبر فتلك عبارة أخصر، وأوقع، وأسهل على الذاكرة من قولهم: يمتنع في (كان وأخواتها) أن تدخل على المفاعيل، والأحوال، والتمييز، والأدوات، وهلم جرا، وهذه هي فكرة التنافي التي دعا إليها الدكتور تمام حسان، إذ قال فيها: «هي الوجه الآخر لفكرة التلازم، تمثل قرينة من القرائن اللفظيَّة الدالة على المعنى»[١٠٣].

خاتمة البحث

١. إن قرينة التضام هي واحدة من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوي شأنها في ذلك شأن العلامة الإعرابية، والربط، والرتبة، وغير ذلك من القرائن اللفظية.

٢. يكشف البحث أنّ المفردات داخل الجملة مترابطة أقصى درجات الارتباط؛ بهدف التأثير على المتلقي، أو السامع عن طريق متانة الأسلوب، وقوة الحجة.

٣. إن هذه القرينة يركن إليها الإمام عليّ (عليه السلام) في كلامه؛ فالجمل المتضامة إذا رصفت وسبكت مع بعضها؛ تصل إلى المراد بأبلغ صورة، وأكثر وقعٍ في النفس، وبات معروفًا أن هذا السبك، وذاك الرصف لا يكون عشوائياً، ولا هو من قبيل الصدفة، وإنما تحكمه مبادئ وقواعد ينحوها المتكلم؛ لتتحقق إفادة الكلام.

٤. أثبت البحث أن قرينة التضام هي من القرائن اللفظية الدَّالة على المعنى النحوي شأنها في ذلك شأن العلامة الإعرابية، والربط، والرتبة، وغير ذلك من القرائن اللفظية. ولهذا نجد الإمام عليًّا (عليه السلام) في خطبه وأدعيته يركن إلى هذه القرينة. فالجمل المتضامة رصفت وسبكت مع بعضها؛ ليؤدي التركيب بها دوره فيما يراد من اللغة.

٥. أثبت البحث أن قرينة التضام تقسم على قسمين: التلازم والتنافي،

وكلاهما يمكن توظيفهما في كلامه (عليه السلام).

٦. إن الإمام عليًا (عليه السلام) لا يتكلف في صناعة الصور المتواشجة، وإنما ترد اعتباطيَّة عفويَّة غاية في الروعة معتمدًا في ذلك على الذائقة اللغويَّة الفذة التي يتمتع بها الإمام (عليه السلام)، التي يسحر بها كلَّ من يقرأ دعاءه ومناجاته وخطبه.

٧. يهتم الإمام (عليه السلام) بمراعاة المعنى قبل أن يراعي الأداة وتضامها؛ لأن علوم اللغة جاءت لأجل المعنى فالكل في خدمة المعنى؛ وهذا المعنى نجده في مضامين كلامه وخطبه (عليه السلام).

٨. توصل البحث إلى أن هناك فكرتين تتولدا من التلازم بين طرفي الجملة، وهما: الحذف، والفصل، فهما يخرجان من رحم التلازم.

٩. أشار البحث إلى وجود فكرة التنافي في النحوي العربي، وهذه الفكرة لم يقف عليها الكثير من النحاة، فهم اعتمدوا على الوجود والتلازم، وتجاهلوا العدم والتنافي على الرغم من وجود مصاديق كثيرة لهذه الظاهرة.

الهوامش

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد، ط أبو الفضل: ١/ ٢١، العثمانية للجاحظ: ٤٤، رسائل الجاحظ السياسية ص ١٥٣- ١٥٥ ، رد أبو جعفر الاسكافي: نقض العثمانية ص ٣٢١- ٣٢٦، ابن أبي الحديد: شرح ١٣/ ٢٥٨- ٢٦٤، ابن طاووس: بناء المقالة الفاطمية ص ١١٢- ١١٧.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد، ط أبو الفضل: ١/ ٤٥.

(٣) الصحيفة السجادية، مقال نشر في مجلة «البلاغ» الكاظمية، السنة الأولى، العدد ٦.

(٤) خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة المنيرية، القاهرة: ١/ ٤- ٧.

(٥) ينظر: لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، دار صادر- بيروت، د. ت، مادة (ضمم): ١٢/ ٣٥٧- ٣٥٨، وينظر: القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش: ١٤٤.

(٦) اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م: ٦١.

(٧) ينظر: أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧: ١٥٣، والقرينة في اللغة العربية:١١١.

(٨) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد حسين علي الصغير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠م: ٢٥٠.

(٩) أقسام الكلام العربي: ١٩٦

(١٠) التوقيف على مهمات التعاريف: ١/ ٢٣٣.

(١١) ينظر: المعنى وظلال المعنى: ٣٤١

(١٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٧.

(١٣) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م: ١/ ٢٣، ومثل هذا النص للمبرد في المقتضب: ٤/ ١٢٦

(١٤) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت- لبنان: ٣/ ١٧٨

(١٥) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، احمد خضير عباس: ٢٤٦

(١٦) الدَّلالة السياقية، دار السياب، لندن، ط١، ٢٠٠٧م: ٦٦.

(١٧) ينظر: التضام وقيود التوارد، بحث نشر في مجلة المناهل، الرباط، العدد السادس، سنة: ١٩٧٦، ص: ١٠١.

(١٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٥٤، ومعاني النحو: ٣/ ٥.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه، والمرجع نفسه الموصوفان أنفسهما.

(٢٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤، وتنظر: ٢٠٣، القرائن النحوية (بحث): ٤٥.

(٢١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٤٧.

(٢٢) المصدر نفسه: ٣٦.

(٢٣) سورة الأنفال: آية ٣٣.

(٢٤) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٢٠. والتحليل

النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر ٢٠٠٢م: ٢٢٧.

(٢٥) شرح المفصل: ٨/ ٢٠.

(٢٦) طه: ١٦/ ٧١.

(٢٧) شرح المفصل: ٨/ ٢١.

(٢٨) ينظر: تفسير البغوي: ٣/ ٢٢٤، التفسير الكبير: ١٥/ ٩، المقتضب ٢/ ٣١٩، وحروف المعاني/ ١٢، والمباحث النحوية في شرح نهج البلاغة: ٣٣٥.

(٢٩) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠/ ١٤٨.

(٣٠) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠/ ١٥٠.

(٣١) ينظر: روح المعاني: ١٦/ ٢٣٢- ٢٣٣، والمباحث النحوية في شرح نهج البلاغة: ٣٣٥.

(٣٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٠.

(٣٣) الصف/ ١٤.

(٣٤) ينظر: معاني النحو: ٣/ ١٥.

(٣٥) ينظر: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١/ ١٤٨.

(٣٦) ينظر: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١/ ١٥١.

(٣٧) ينظر: معجم الافعال المتعدية بحرف: ٢١٧، وينظر: أساس البلاغة: ٣٩٢، والمباحث النحوية في شرح نهج البلاغة: ٣٣٥.

(٣٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٨.

(٣٩) يُنظر المصدر نفسه: ١٠- ١١.

(٤٠) ينظر: الأصول: ١/ ٥٠٥- ٥٠٦، ومعاني النحو: ٤/ ٩.

(٤١) اللمع في العربية: ١٤٩، وينظر: شرح الكافية: ٢/ ٣٣١، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: ٢٧٠.

(٤٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٥.

(٤٣) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٨، وشرح المفصل: ٣/ ٧٥.

(٤٤) شرح المفصل: ٣/ ٧٥.

(٤٥) التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب: ١/ ١٣٦.

(٤٦) ينظر: شرح ديوان المتنبي: ١/ ١٣٤، وأسرار البلاغة: ١٣١.

(٤٧) يُنظر الكتاب: ١/ ٤٣٧، إحياء النحو: ١١٦.

(٤٨) ينظر: أسرار العربية: ٢.

(٤٩) ينظر: الجنى الداني: ١٥٨.

(٥٠) ينظر: أسرار العربية: ٢، اللمع: ٩١؛ المفصل: ٤٠٣؛ مغني اللبيب: ٢/ ٣٥٤.

(٥١) ينظر: معاني النحو: ١٨٧.

(٥٢) سورة البقرة: ٥٨.

(٥٣) سورة الأعراف: ١٦١.

(٥٤) ينظر: الجنى الداني: ١٥٨.

(٥٥) (وهو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب، توفي ٢٠٦هـ. عالم الأدب واللغة من أهل البصرة من الموالي، وهو أول من وضع المثلث في اللغة، وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه من كتبه: معاني القرآن، والنوادر، والأزمنة، وغريب الحديث). الأعلام، خير

الديـن الـزركلي:٧/ ٩٥.

(٥٦) (وهـو هشـام بـن معاويـة، أبـو عبـد الله، الكـوفي نحـوي، ضريـر. مـن أهـل الكوفـة تـوفي ٢٠٩هـ، مـن كتبـه الحـدود، والمختصر، والقيـاس، كلهـا في النحـو). الأعـلام، الـزركلي: ٨/ ٨٨.

(٥٧) هـو أحمـد بـن جعفـر الدينـوري، أبـو عـلي: نحـوي، مـن أهـل الدينـور (مـن بـلاد الجبـل) رحـل الى البـصرة وبغـداد ونـزل بمـصر وتـوفي فيهـا. لـه المهـذب في النحـو، تـوفي سـنة (٦٢٣هـ). الأعـلام، الـزركلي: ١/ ١٠٧.

(٥٨) الجنى الداني: ١٥٩.

(٥٩) ينظـر: الفصـول المفيـدة في الـواو المزيـدة: ١٢٩- ١٣٠، والمباحـث النحويـة في نهـج البلاغـة: ٢٨٩.

(٦٠) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧/ ٣.

(٦١) المفصل: ١/ ٧٨- ٧٩.

(٦٢) الكتاب: ٢/ ١٢٦.

(٦٣) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠/ ٦٢.

(٦٤) انظـر: مصبـاح السـالكين (الكبـير): ٥/ ٤٤٦.

(٦٥) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣/ ١٧٩.

(٦٦) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩/ ٤٦.

(٦٧) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩/ ٤٦.

(٦٨) منهـاج البراعـة الراونـدي: ٣/ ٢١٥، منهـاج البراعـة، الخوئي: ٢٠/ ٢٣١.

(٦٩) ينظـر: التضـام وقيـود التـوارد، د. تمـام حسـان، بحـث نـشر في مجلـة المناهـل، الربـاط، العـدد السـادس، سـنة: ١٩٧٦، ص: ١٠١.

(٧٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٣.

(٧١) شرح نهج البلاغة: ٩/ ٢٠٩.

(٧٢) ينظـر: شرح نهـج البلاغـة، الشـارح: ٩/ ٢٠٩.

(٧٣) سورة يوسف: ١٨.

(٧٤) ينظـر: بهـج الصباغـة في شرح نهـج البلاغـة، الشـيخ محمـد تقـي الشوشـتري، دار أمـير كبـير، طهـران، الطبعـة الأولى، ١٣٧٦هـ: ١٢/ ١٧٢.

(٧٥) سورة يوسف: ٨٢.

(٧٦) سورة الزمر: ٩.

(٧٧) ينظـر: البيـان في روائـع القـرآن، تمـام حسـان: ١/ ٩٩.

(٧٨) سورة النساء: ١/ ٧٨.

(٧٩) سورة البقرة: ١٤٨.

(٨٠) ينظـر: البيـان في روائـع القـرآن، تمـام حسـان: ١/ ٨٩.

(٨١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥/ ١٨٢.

(٨٢) اللمع في العربية، ابن جني: ٨٧.

(٨٣) سورة التوبة: ١٠٢.

(٨٤) ينظـر: البرهـان في علـوم القـرآن: ٣/ ١٥٣- ١٥٤، والاتقـان: ٢/ ١٧١.

(٨٥) شرح نهـج البلاغـة: ٧/ ٢٢٦، وينظـر: المباحـث النحويـة في نهـج البلاغـة: ٢٤٥.

(٨٦) شرح نهـج البلاغـة: ٧/ ٢٢٦، وينظـر: المباحـث النحويـة في نهـج البلاغـة: ٢٤٥.

(٨٧) ينظـر: التضـام وقيـود التـوارد، د. تمـام

حسان، بحث نشر في مجلة المناهل، الرباط، العدد السادس، سنة: ١٩٧٦، ص: ١٠١.

(٨٨) سورة سبأ: ٣.

(٨٩) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم: ١٩.

(٩٠) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠/ ٦٨.

(٩١) سورة التوبة: ١٠١.

(٩٢) ينظر: مصباح السالكين الكبير: ٣/ ٣٧٩.

(٩٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٩.

(٩٤) شرح نهج البلاغة: ١٧/ ٣٢.

(٩٥) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧/ ٣٣.

(٩٦) شرح نهج البلاغة، محمد عبدة: ٢/ ٨٧، وينظر: المباحث النحويَّة في نهج البلاغة: ٢٦٢.

(٩٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٦، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٧.

(٩٨) حدائق الحدائق: ٢/ ٥٤١.

(٩٩) ينظر: اجتهادات لغوية: ٦٤.

(١٠٠) ينظر: التضام وقيود التوارد، د. تمام حسان، بحث نشر في مجلة المناهل، الرباط، العدد السادس، سنة: ١٩٧٦، ص: ١٠٣.

(١٠١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١/ ٣٠٥.

(١٠٢) ينظر: التضام وقيود التوارد، د. تمام حسان، بحث نشر في مجلة المناهل، الرباط، العدد السادس، سنة: ١٩٧٦، ص: ١٠٣.

(١٠٣) ينظر: التضام وقيود التوارد، د. تمام حسان، بحث نشر في مجلة المناهل، الرباط، العدد السادس، سنة: ١٩٧٦، ص: ١٠٤.

المصادر والمراجع

(١) الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(٢) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس أطروحة دكتوراه، إشراف محمد حسين علي الصغير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠.

(٣) اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (ت٥١٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٠.

(٥) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: القاهرة، ١٩٥٩م.

(٦) أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨.

(٧) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

(٨) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ): تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

(٩) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

(١٠) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.

(١١) البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، منشورات البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٧.

(١٢) البنى النحوية، نعوم جومسكي، ترجمة يوئيل يوسف، دار الشؤون بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

(١٣) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي الشوشتري (ت ١٣٠٣هـ)، دار أمير كبير، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.

(١٤) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠.

(١٥) التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر ٢٠٠٢م.

(١٦) التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للإمام الزمخشري، القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي المعروف بصدر الأفاضل (ت٦١٧هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلميَّة بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١١.

(١٧) التضام وقيود التوارد، د. تمام حسان، بحث نشر في مجلة المناهل، الرباط، العدد

السادس، سنة: ١٩٧٦.
(١٨) البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ محمد علي معوض والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط٢، (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢).
(١٩) تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل)، أبو الحسن حسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ت.
(٢٠) التفسير الكبير المشتهر بتفسير الفخر الرازي ومفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي فخر الدين (ت٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨١.
(٢١) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١٤١٠،١هـ.
(٢٢) الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
(٢٣) حدائق الحدائق في شرح نهج البلاغة، أبو الحسن محمد بن الحسين البهيقي(ت١٠٦٦هـ)، مؤسسة نهج البلاغة، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ.
(٢٤) خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة المنيرية، القاهرة. د.
(٢٥) الخصائص، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
(٢٦) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمام حسان، علم الكتب، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
(٢٧) دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
(٢٨) الدَّلالة السياقية، عواطف كنوش، دار السياب، لندن، ط١، ٢٠٠٧م.
(٢٩) روح المعاني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق الشيخ محمد أحمد الآمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
(٣٠) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق احمد السيد سيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
(٣١) شرح النهج لابن أبي الحديد (٦٥٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، تقديم حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٢٠٠٤.

(٣٢) شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
(٣٣) شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي- يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧- ١٩٦٦.
(٣٤) الصحيفة السجادية، مقال نشر في مجلة «البلاغ» الكاظمية، السنة الأولى، العدد السادس.
(٣٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
(٣٦) العلاقات والقرائن في التعبير البياني، محمود موسى حمدان، القاهرة، مكتبة وهبة، ٢٠٠٥.
(٣٧) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن الكيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
(٣٨) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي (بحث): مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، المجلد: ١١، ١٣٨٤هـ- ١٩٧٤م.
(٣٩) القرينة في البلاغة العربيّة دراسة بيانيّة، تيسير عباس محمد الشريف، جامعة الملك عبد العزيز، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد الأردن، ٢٠١١.
(٤٠) القرينة في اللغة العربية، القرينة في اللغة العربية، الدكتورة كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، ٢٠٠٩.
(٤١) القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش، قصي سمير عبيس، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، إشراف د. فراس فخري ميران، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣م.
(٤٢) الكتاب، أبو بشر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
(٤٣) لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، د. ت.
(٤٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الطبعة الخامسة، عالم الكتب القاهرة، ٢٠٠٦.
(٤٥) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
(٤٦) المباحث النحوية في شرح نهج البلاغة، سجاد عباس حمزة، رسالة ماجستير، كليَّة الآداب، جامعة الكوفة، إشراف الدكتور أحمد عبد الزهرة غافل الشريفي، ٢٠٠٧.
(٤٧) المعالم الجديدة للأصول، محمد حسين علي الصغير، مكتبة النجاح، طهران، ط٢، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
(٤٨) معاني النحو، فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
(٤٩) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، اعتنى به: محمد عوض مرعب،

وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٨.

(٥٠) المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، الطبعة الثانية، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، ٢٠٠٧.

(٥١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة شريعت، ط١، ١٣٨٦ بالتأريخ الفارسي.

(٥٢) مفاتيح الجنان، عباس قمي (ت١٩٤٠م)، تعريب محمد رضا النوري النجفي، دعاء الجوشن الصغير، منشورات دار الثقلين، بيروت، ط٤، ٢٠٠٣.

(٥٣) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

(٥٤) المقتضب، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق د. محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٥٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبو الحسين (ت٥٧٣هـ)، مكتبة المرعشي، طهران، ١٤٠٦.

(٥٦) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، المكتبة الاسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥.